النفط يهبط أكثر من 2 بالمئة مع بدء تحريك السفينة الجانحة في قناة السويس

روسيا تدعم تمديد تخفيضات إنتاج أوبك+ لنهاية مايو

قال مصدر مطلع على توجه روسيا إنها ستدعم استقرار إنتاج النفط لتحالف أوبك+، الذي يضم مجموعة من كبار منتجي الخام في العالم، لنهاية مايو مع سعيها للحصول على زيادة محدودة نسبيا لإنتاجها للوفاء بزيادة موسمية للطلب.

لم ترد حتى الآن وزارة الطاقة ولا مكتب ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء المسؤول عن علاقات موسكو مع أوبك+ علي طلب للتعقيب. كانت مصادر لرويترز قالت الأسبوع الماضي إنهم يتوقعون قرارا مماثلا لما صدر عن الاجتماع الأخير لمنظمة أوبك وحلفائها، في الاجتماع الذي يعقد في أول أبريل، بحسب "رويترز".

فجأت أوبك+، التي تحجب نحو ثمانية ملايين برميل يوميا من بينها خفض سعودي طوعي بمقدار مليون برميل يوميا، السوق في مارس بالإبقاء على مستوى الإنتاج دون تغير يذكر.

لكنها سمحت لكل من روسيا وقازاخستان بزيادة إنتاج النفط زيادة طفيفة. وقال المصدر إن روسيا تريد زيادة صغيرة أخرى.

وهبط النفط بأكثر من اثنين بالمئة أمس الاثنين بعد أنباء من قناة السويس عن أن طواقم الإنقاذ تمكنت من تحريك سفينة الحاويات العملاقة التي تسد ممر التجارة العالمية الحيوي منذ قرابة أسبوع، بحسب ما نشرت "رويترز".

وهبط خام برنت 1.38 دولار بما يعادل 2.1 بالمئة إلى 63.19 دولار للبرميل. وتراجع الخام الأمريكي 1.48 دولار أو 2.4 بالمئة إلى 59.49 دولار للبرميل.

قال مصدر ملاحي مطلع لرويترز إن سفينة الحاويات العالقة إيفر جيفن جرى تعويمها بشكل شبه كامل وستخضع للفحص قبل تحريكها.

ولا تزال المئات من سفن الحاويات الأخرى وسفن البضائع الصب والناقلات المحملة بالنفط مكدسة على طرفي كلا الاتجاهين في القناة، لكن الأنباء عن تحريك السفينة دفعت أسعار النفط للتراجع على الفور بعد أن كان يجري تداولها على انخفاض طفيف صباحا.

شهدت أسعار النفط تقلبا كبيرا في الأيام القليلة الماضية، إذ حاول المتعاملون والمستثمرون الموازنة بين تأثير إغلاق نقطة عبور رئيسية للتجارة والتأثير الأوسع نطاقا لإجراءات الإغلاق الرامية لاحتواء الإصابات بفيروس كورونا.

وقال جيفري هالي كبير محللي الأسواق في أواندا إن التقلب في السوق سيتواصل.

تحويلات العاملين بالإمارات تتراجع 3.9 بالمئة خلال 2020

كشفت بيانات رسمية، عن تراجع إجمالي تحويلات العاملين بالإمارات إلى الخارج خلال 2020، بنسبة 3.9 بالمئة على أساس سنوي، بضغط التداعيات غير المسبوقة لجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط.

وأظهرت البيانات الصادرة في تقرير المراجعة الربعية للمصرف المركزي الإماراتي، أن إجمالي التحويلات بلغ 158.8 مليار درهم (43.2 مليار دولار) خلال العام الماضي.

كانت التحويلات بلغت 165.2 مليار درهم (45 مليار دولار) خلال 2019. والإمارات، بحسب بيانات للبنك الدولي، هي ثالث أكبر مصدر للتحويلات النقدية في العالم بعد الولايات المتحدة والسعودية.

وأفادت البيانات، بأن أقل تحويلات فصلية خلال العام الماضي كانت بالربع الثاني بقيمة 38.2 مليار درهم (10.4 مليارات دولار) والذي شهد ذروة الإجراءات لمواجهة تفشي الجائحة. وكانت أعلى تحويلات فصلية خلال العام، سجلت بالربع الأول أي قبل تفشي الجائحة بقيمة 41.4 مليار درهم (11.3 مليار دولار)، ثم بالربع الثالث 40.1 مليار درهم (10.9 مليارات دولار)، والربع الأخير 2020 بمقدار 39.1 مليار درهم (10.6 مليارات دولار). وتعاني الإمارات أزمة اقتصادية غير مسبوقة، بعد الضربة المزدوجة لتداعيات فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط، والذي انعكس على تراجع تحويلات الوافدين للخارج وسط انكماش النمو بقطاعات استراتيجية مثل الاستثمار الأجنبي والعقارات والسياحة.

واستحوذ الهنود، وفق التقرير، على النسبة الأكبر من التحويلات بواقع 31.1 بالمئة من الإجمالي بالربع الأخير من العام، ثم الباكستانيون 12.2 بالمئة، والفلبينيون 7.1 بالمئة.

فائض ميزان تجارة قطر يرتفع 3.1 بالمئة في شهرين

أظهرت بيانات رسمية، ارتفاع فائض الميزان التجاري السلعي لقطر، خلال يناير وفبراير 2021 بنسبة 3.15 بالمئة، وسط تراجع الصادرات بوتيرة أبطأ من الواردات، إضافة إلى التعافي من تداعيات جائحة كورونا.

وحسب مسح الأناضول، استنادا لبيانات وزارة التخطيط والإحصاء، فإن الميزان التجاري في قطر (الفرق بين إجمالي الصادرات والواردات)، سجل فائضا بقيمة 26.76 مليار ريال (7.4 مليارات دولار).

وكان فائض الميزان التجاري القطري، سجل 25.94 مليار ريال (7.18 مليارات دولار) بالفترة المماثلة من 2020.

يأتي تحسن فائض قطر التجاري، كمؤشر على تعافي الاقتصاد بعد تأثيرات فيروس كورونا على الاقتصادات العالمية، وتوقف حركة الإمدادات وانخفاض الاستهلاك وانخفاض الطلب على الوقود طوال 2020.

وأظهرت البيانات، انخفاض الصادرات القطرية خلال فترة الشهرين بنسبة 3.76 بالمئة إلى 41.9 مليار ريال (11.6 مليار دولار)، من 43.5 مليار ريال (12 مليار دولار) بالفترة المقارنة.

وبالنسبة للواردات القطرية، أظهرت البيانات تراجعها بنسبة 13.9 بالمئة على أساس سنوي خلال الفترة، إلى 15.15 مليار ريال (4.2 مليارات دولار)، من 17.61 مليار ريال (4.88 مليارات دولار)، على أساس سنوي.

وسجل ميزان قطر التجاري تراجعا بنسبة 41.3 بالمئة خلال 2020 إلى 25.8 مليار دولار، مسجلة صادرات بقيمة 51.8 مليار دولار، وواردات بـ25.9 مليار دولار.

وقطر، أكبر منتج ومصدر في العالم للغاز الطبيعي المسال، وتواجه منافسة صعبة على الحصة السوقية حول العالم مع زيادة صادرات موردين كبار مثل أستراليا والولايات المتحدة.

انتخاب مدير عام جديد لـ«بورصة إسطنبول»

كوركماز أنس إرغون

انتخبت الجمعية العامة لبورصة إسطنبول، كوركماز أنس إرغون، مديرا عاما لها خلفا لهاكان أتيلا الذي استقال في 8 مارس الجاري.

وشغل إرغون مناصب عديدة، كان آخرها نائب المدير العام المسؤول عن عرض الأسعار في بورصة إسطنبول، بحسب مراسل الأناضول.

وأكمل تعليمه الجامعي في جامعة أنقرة، كلية العلوم السياسية، قسم إدارة الأعمال عام 1997، وبدأ حياته المهنية في بورصة إسطنبول بالعام نفسه.

ونال درجتي الماجستير والدكتوراه في قسم الاقتصاد بجامعة مرمرة. ويتمتع إرغون بخبرة تناهز 24 عاما في البورصة وأسواق المال.

أصول البنوك السعودية تصعد إلى مليار دولار خلال فبراير

ارتفعت موجودات (أصول) البنوك في السعودية حتى فبراير الماضي، بنسبة 1.4 بالمئة على أساس شهري، إلى 3008 مليارات ريال (802.1 مليار دولار).

وكانت أصول البنوك بلغت 2967.6 مليار ريال (791.3 مليار دولار) حتى نهاية يناير السابق له. وأظهرت الإحصاءات الشهرية للبنك المركزي الصادرة، الإثنين، ارتفاع ودائع العملاء حتى نهاية الشهر الماضي بنسبة 1.8 بالمئة، إلى 1956.9 مليار ريال (521.9 مليار دولار). بينما ارتفعت القروض البنكية بنسبة 1.6 بالمئة، إلى 1836.9 مليار ريال (489.8 مليار دولار). ويضم القطاع المصرفي السعودي، 11 بنكا محليا مدرجا في البورصة السعودية، وفروعا لـ15 بنكا أجنبيا.

وكانت أرباح البنوك السعودية المدرجة في البورصة المحلية (11 بنكا)، قد هبطت خلال العام الماضي الذي شهد جائحة "كورونا"، بنسبة 23.9 بالمئة، إلى 34.6 مليار ريال (9.23 مليارات دولار).

«النقد الدولي»: لا إصلاح اقتصادي في لبنان دون حكومة

أعلن صندوق النقد الدولي، أن تشكيل حكومة في لبنان شرط للإصلاح الاقتصادي والحصول على الدعم الدولي.

جاء ذلك على لسان المتحدث باسم صندوق النقد، جيري رايس، في مؤتمر صحفي افتراضي.

وقال رايس: "تشكيل حكومة لبنانية جديدة ذات تفويض واضح، ضروري لتنفيذ إصلاحات اقتصادية تشتد الحاجة إليها لانتشال البلد من أزمته المالية".

وأضاف: "على السياسيين اللبنانيين معالجة مشاكل الفساد والهدر، باعتبارها السبب الرئيسي للانهيار".

واستطرد: "المانحون الأجانب لن يقدموا يد العون إلى لبنان الغارق في الديون (دون تشكيل الحكومة)".

وعلى مدى أشهر، تتعثر عملية تشكيل حكومة جديدة، لتحل محل حكومة تصريف الأعمال برئاسة حسان دياب، التي استقالت بعد أسبوع من انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس الماضي.

وبسبب الأزمة الاقتصادية والمالية التي يعانيها لبنان منذ العام 2019، بات أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر، وفق منظمات دولية.

وتدفع الأوضاع المعيشية الصعبة اللبنانيين للخروج في احتجاجات بين الحين والآخر، تطالب باستقالة الطبقة الحاكمة التي تتهمها بالفساد والمحسوبية.

كما أفاد رايس، بأن "التحديات التي يواجهها لبنان والشعب اللبناني أضخم من المعتاد، وتشتد الحاجة لبرنامج الإصلاح". وأكد أنه "من الضروري تشكيل حكومة جديدة على الفور، وبتفويض قوي لتطبيق الإصلاحات الضرورية".

واستدرك: "صندوق النقد الدولي لا يبحث برنامجا مع بيروت في الوقت الحالي، لكنه يقدم المساعدة الفنية لوزارة المالية وبعض الكيانات التابعة للدولة".

ومنتصف مايو 2020، بدأ لبنان مفاوضات مع صندوق النقد الدولي بهدف الحصول على تمويل خطة وضعتها الحكومة لإنقاذ اقتصاد البلاد من أسوأ أزمة يواجهها منذ عقود.

لكن المفاوضات تعثرت إلى أن علقت في 3 يوليو من ذات العام، فيما عزاه الصندوق في حينه لخلافات داخلية لبنانية بشأن إصلاحات اشترطها لدعم خطة الحكومة.

بعد «بريكست».. انخفاض الواردات الأوروبية من بريطانيا 59 بالمئة

سجلت واردات الاتحاد الأوروبي من بريطانيا في (يناير) 2021 انخفاضا بنسبة 59.5 في المائة مع انخفاض مماثل في الصادرات إليها بنسبة 27.4 في المائة مقارنة بالشهر ذاته 2020، لكن على الرغم من ذلك، ما زالت بريطانيا تحتل المركز الثاني كأكبر شريك تجاري للتكتل الأوروبي بعد الولايات المتحدة وقبل الصين.

وفي (يناير) 2021، صدر التكتل الأوروبي لبريطانيا، التي لم تكن جزءا من الاتحاد الأوروبي منذ 1 (فبراير) 2020، بما قيمته 18.0 مليار يورو "مقابل 24.8 مليار يورو في الشهر ذاته 2020 بانخفاض 27.4 في المائة من قيمة الصادرات"، واستورد منها بقيمة 6.4 مليار يورو "مقابل 15.8 مليار يورو في الشهر ذاته 2020 بانخفاض 59.5 في المائة من قيمة الواردات".

في المحصلة، وبعد عام كامل من انسحاب بريطانيا رسميا من الاتحاد الأوروبي، يكون الاتحاد الأوروبي حقق فائضا تجاريا مع بريطانيا بقيمة 11.6 مليار يورو في (يناير) 2021، مقارنة بـ9.0 مليار يورو في الشهر ذاته من 2020، بحسب ما تكشفه آخر إحصائية رسمية للتكتل الأوروبي عن تجارته الدولية.

وفي 2020 تضررت تجارة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي "27 دولة" بشدة من جائحة كوفيد – 19، مع انخفاض ملحوظ في الصادرات "–9.4 في المائة" والواردات "–11.6 في المائة" مقارنة بـ2019.

وعند النظر إلى مجمل العقد الماضي، فإن معدل نمو صادرات التكتل الأوروبي، الذي سجل قيما عالية بشكل خاص "12 في المائة في 2011 و9 في المائة في 2012"، ظل إيجابيا حتى 2019 قبل أن ينخفض بشكل حاد في 2020. وبلغ معدل نمو الواردات ذروته في 2011 "12 في المائة"، تلته تقلبات صغيرة بين 2012 و2015، قبل أن ينمو بشكل كبير في 2017 و2018، ويرحل العقد بانخفاض حاد في 2020. وفي 2020، كان ميزان تجارة السلع في الاتحاد الأوروبي فيه فائض بقيمة 217 مليار يورو، لكن عند النظر إلى هذا الرقم مع مرور الوقت، يظهر ضئيلا. فبعد أن سجل الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي عجزا صغيرا في 2011، عاد في وقت لاحق ليسجل فائضا مستمرا بلغ ذروته عند 264 مليار يورو في 2016، وانخفض الفائض في 2017 و2018، ثم زاد مرة أخرى في 2019 و2020. وفقا للتقديرات الأولية، بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي من السلع في (يناير) 2021، 148.3 مليار يورو بانخفاض 10.8 في المائة عن الشهر النظير 2020 "162.2 مليار يورو". بلغت وارداته من بقية أنحاء العالم 139،9 مليار يورو، بانخفاض 16.9 في المائة عن (يناير) 2020 "168.4 مليار يورو".

صعوبات إضافية تواجه تجار التجزئة في أوروبا وأميركا

لا يقتصر جنوح سفينة حاويات عملاقة في قناة السويس بمصر على عرقلة حركة الملاحة في القناة فحسب بل قد يتجاوز الأمر مداه ليضع المزيد من العراقيل والصعاب على تجار التجزئة الأوروبيين والأمريكيين فيما يتعلق بتوفير المنتجاتةحئاجلاخا "زرتيور"لاقفو ،انوروكسوريف.

وتعد أزمة السفينة التي بدأت وقد تستمر لأسابيع هي أحدث أزمة تتعرض لها عمليات التوريد العالمية التي شهدت تحولا كبيرا عندما دفعت عمليات الإغلاق الناجمة عن جائحة كورونا المستهلكين الذين لزموا منازلهم إلى تحديث كل ما يتعلق من أساس وأجهزة في تلك المنازل.

قالت شركتا إيكيا، أكبر مصنعي الأثاث بالعالم، وديسكون كارفون للأجهزة الكهربائية ومقرها لندن لرويترز إنهما ضمن شركات التجزئة التي لها سلع على متن السفينة الجانحة.

وأكدت شركة بلوكر لبيع الأجهزة المنزلية ومقرها أمستردام أنها تواجه تأخيرا في وصول السلع الخاصة بها لكنها لم تذكر أي تفاصيل.

وقالت الشركة التي تشرف على جهود الإنقاذ إن الأمر قد يستغرق أسابيع لإعادة تعويم السفينة إيفر جيفن التي جنحت في القناة أثناء عاصفة رملية.